



استكشاف سبل تطوير رأس المال الاجتماعي للشباب في الأردن

برنامج جيل جديد

2025

موجز السياسات - 7

سلسلة موجزات السياسات لمشاركة الشباب المدنية والسياسية

مقدمة

وينبثق هذا الموجز عن مختبر سياسات مشاركة الشباب المدنية والسياسية، الذي نظّمته منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) بالشراكة مع مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، ضمن برنامج "جيل جديد"، ويسلط الضوء على الجلسة السابعة من المختبر، بعنوان: "استكشاف سبل تطوير رأس المال الاجتماعي للشباب في الأردن"، وما ناقشه عشرون طالبة وطالبًا من تخصصي العلوم السياسية والقانون في الجامعة الأردنية في هذا السياق. ووفقًا للمنهجية المتبعة في المختبر، استضافت الجلسة الدكتور يونس زهران، الناشط الحزبي والبرلماني، وأدارتها المديرية التنفيذية لمنظمة النهضة العربية (أرض)، السيدة سمر محارب.

يتناول هذا الموجز دور رأس المال الاجتماعي في الأردن وتأثيره على المشاركة المجتمعية والسياسية، والتنمية الاجتماعية. ويستعرض على وجه الخصوص الديناميكيات المعقدة لتطوير رأس المال الاجتماعي لدى الشباب، والمعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحد من فعاليته، وذلك لفهم تأثيره على الأجيال الشابة وتعزيز العدالة الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع.

يقدم موجز السياسات توصيات للمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام لتعزيز فرص بناء رأس المال الاجتماعي للشباب الأردني في المجالات السياسية والمدنية، بما يساهم في ترسيخ مجتمع أردني يتمتع بالمزيد من التماسك الاجتماعي والعدالة.

رأس المال الاجتماعي: المفهوم والدور

لا يُعد رأس المال مجرد عنصر اقتصادي، بل يمثل بنية اجتماعية وثقافية ورمزية كذلك، ويتجسد في شبكة العلاقات والروابط بين الأفراد التي تُمكن المجتمعات والمؤسسات والمجموعات من العمل الفاعل، ودعم التعاون والعمل الجماعي سعياً إلى المنفعة المشتركة.

وعادة ما يُبنى رأس المال الاجتماعي على القيم المشتركة، والثقة، والتعاون، والذكاء الاجتماعي، والإيجابية، كما تساعد هذه الروابط الأفراد على الوصول إلى الموارد والمعلومات والفرص، غير أن رأس المال هذا قد يتأثر أيضاً بعوامل أخرى مثل الفروقات بين الجنسين، والطبقة الاجتماعية، وغيرها.

لا يتكوّن رأس المال الاجتماعي تلقائياً، بل يُبنى من خلال الانخراط النشط في المجموعات والتنظيمات والشبكات الاجتماعية، وله دور جوهري في دعم المشاركة المدنية والسياسية، وتعزيز مشاركة الفئات المهمّشة مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، كما يرسخ الثقة الداخلية بين المجتمعات والمؤسسات السياسية، ففي جوهره، يعبّر رأس المال الاجتماعي عن مبدأ التكافل والثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع.

أخيراً، تتطلب تنمية رأس المال الاجتماعي جهوداً مستمرة والتزاماً راسخاً وثابتاً ببناء تلك العلاقات التي تسهم في تحقيق الرفاهية والتقدم والعدالة للفرد والمجتمع على حد سواء إلى جانب الحفاظ عليها.

رأس المال الاجتماعي في الأردن: نظرة سياقية

أقرّ المشاركون في المختبر بأهمية رأس المال الاجتماعي في تعزيز مشاركة الشباب، وناقشوا واقعه في الأردن، كما أبرزوا التحديات والأدوات الممكنة لدعم فرص بناء الشبكات في البلد. وكما لوحظ في البداية، يمكن أن يتأثر رأس المال الاجتماعي في جوهره بعوامل الفروقات بين الجنسين، والطبقة الاجتماعية والعرق وغيرها من أشكال التقسيم الطبقي. وبناءً على ذلك، فإن من بين التحديات التي حددها المشاركون في المختبر:

- **الفجوة القائمة بين الجنسين:** ضمن السياق الأردني، تواجه النساء والفتيات تحديات جسيمة في بناء رأس المال الاجتماعي، تتفاقم صعوبتها عند تقاطعها مع قضايا أخرى كالإعاقة على سبيل المثال، إذ تُقيّد التوقعات المجتمعية والأدوار التقليدية فرص النساء في بناء الشبكات والمشاركة، وتعكس هذه التحديات قيوداً اجتماعية أوسع، خاصة في المجال العام. فعلى

الرغم من أنهن يمثلن نسبة كبيرة من السكان في الأردن، إلا أنهن يعانين الاستبعاد الفعلي من تلك الفضاءات التي تجري تنمية رأس المال الاجتماعي فيها، فهن يواجهن عوائق تحول دون مشاركتهن الكاملة في التجارب التي يمكن لها أن تعود بالنفع عليهن وعلى مجتمعاتهن.

• **الفوارق الاقتصادية:** وتأثيرها في التوزيع غير المتكافئ لرأس المال الاجتماعي. ورغم اختلافهما، يرتبط رأس المال الاقتصادي مع الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً، ففي الغالب، تحدد الموارد المالية قدرة الفرد على بناء فرص التواصل والتعلم واستثمارها. ويظهر أحدث بيانات الربع الثاني من عام 2024 أن معدل البطالة في الأردن بلغ 21.4%، فيما وصل معدل بطالة النساء إلى 31%¹ -وهي أرقام تجعل من مشاركة الشباب الفاعلة وبناء رأس مال اجتماعي متين للمستقبل تحدياً كبيراً. وتتفاقم هذه الفجوة جراء عوامل أخرى مثل تقلص المساحات أو الفضاءات المدنية، والأزمات الاقتصادية أو الإنسانية كجائحة كوفيد-19، أو النزاعات الإقليمية التي قد تعطل الشبكات الاجتماعية القائمة وتعيق تكوين شبكات جديدة.

• **الاختلافات الجغرافية والإثنية** ودورها في تعزيز رأس المال الاجتماعي أو عرقلته، إذ تتركز الفرص غالباً في المناطق الحضرية. فبينما توفر المدن فرصاً أكبر للتفاعل الاجتماعي الاقتصادي والتعليم، نجد أن المناطق الريفية تفتقر في المقابل إلى البنية التحتية والموارد اللازمة لذلك.

من جهتهم، أكد المشاركون في المختبر على أهمية معالجة جميع أشكال عدم المساواة هذه (المتعلقة بالفروقات بين الجنسين، وعدم المساواة الاقتصادية والجغرافية) من خلال تدخلات وسياسات مستهدفة لدعم فرص أكثر إنصافاً من حيث توفير رأس المال الاجتماعي للجميع، خاصة المجموعات المهمّشة والمحرومة. وفي هذا الصدد، اعتبر الشباب في المختبر أن العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي علاقة أساسية ومترابطة على نحو قوي.

”يرتبط رأس المال الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً برأس المال الاقتصادي والثقافي، ففي معظم الأحيان، تحدد إمكانية الوصول إلى التعليم والموارد الاقتصادية قدرة الفرد على بناء شبكات علاقاته واستثمارها.“

(مشارك في المختبر)

كيف تهيئ وسائل التواصل الاجتماعي الظروف لبناء رأس المال الاجتماعي

في استطاعة وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات التكنولوجية أن تكون مصدرًا هامًا للمعلومات، وأداة فعالة لبناء علاقات مفيدة وطويلة الأمد.

”كلما توسعت شبكتي الاجتماعية من خلال وسائل التواصل، زادت الفرص المتاحة لي على نحو ملحوظ.“

(مشارك في المختبر)

ومما لا شك فيه أن وسائل التواصل الاجتماعي توفر إمكانية الوصول إلى كم هائل من المعلومات والمعرفة، والتي في الإمكان توظيفها لإطلاق نقاشات شاملة تعزز فرص رأس المال الاجتماعي. ففي الواقع، تتيح هذه المنصات للأفراد التواصل مع نطاق متنوع من الأشخاص من قطاعات مختلفة، الأمر الذي يوسع فرص بناء الشبكات إلى حد كبير.

”تغيّرت طبيعة العلاقات بين الناس مع وجود وسائل التواصل، فقد يصل منشور واحد إلى عدد كبير من الأشخاص. تطوّر رأس المال الاجتماعي مع العولمة وتداخل الثقافات، ولم يعد محصورًا في الحيّ الذي تعيش فيه.“

(مشارك في المختبر)

وعلى الرغم من فائدتها، فقد أشار المشاركون في المختبر إلى ضرورة استخدام هذه الأدوات على نحو إستراتيجي لبناء رأس مال اجتماعي حقيقي وتجنب مخاطر فضاءات التواصل غير المنضبطة. في الوقت الذي توفر فيه هذه المنصات كمًا هائلًا من المعلومات وتسهّل الاتصالات، فغالبًا ما تكون تفاعلاتها سطحية وتفتقر إلى العمق اللازم لبناء الثقة الحقيقية والمعاملة بالمثل وتقديم الدعم المتبادل، ما يجعل الأفراد عُرضة لعمليات النصب أو التهديدات الإلكترونية.

كما يتطلب بناء رأس مال اجتماعي قوي تفاعلًا مستمرًا يتجاوز المكاسب الفورية، وهو التزام يصعب الحفاظ عليه عبر وسائل التواصل الاجتماعي وحدها. وفي هذا الصدد، أوصى النقاش بأن تبقى هذه الأدوات مكتملة -لا بديلة- لأساليب بناء رأس المال الاجتماعي التقليدية كالتفاعل وجهًا لوجه ودعم المؤسسات والمنظمات المدنية؛ وهي عناصر حاسمة في العالم العربي المتغير،

إذ تستطيع هذه الأساليب المدمجة أن تعزز فرص رأس المال الاجتماعي داخل الفضاء الرقمي وخارجه.

فعلى سبيل المثال، حدد المشاركون المؤسسات الجامعية باعتبارها واحدة من المساحات التي "لا يقتصر دورها على التعليم فحسب، بل يُخلق فيها رأس المال الاجتماعي كذلك" من خلال التفاعل الحقيقي وانخراط الشباب في تجارب متعددة القطاعات. وكما تبين خلال الجلسة، في إمكان الناس -من خلال توظيف نقاط قوة وسائل التواصل الاجتماعي مع معالجة قيودها- أن يعززوا فرصهم في تحقيق منافع فردية وجماعية على نحو فاعل.

رأس المال الاجتماعي والمشاركة السياسية: روابط من أجل العدالة الاجتماعية

قد يُوظف رأس المال الاجتماعي على نحو إستراتيجي في الحملات السياسية أيضًا، كبناء التحالفات والثقة بين المواطنين والمؤسسات مثلًا. وغالبًا ما يعتمد المرشحون الناجحون على الروابط القوية والضعيفة في شبكاتهم لتعظيم نطاق تأثيرهم ووصولهم. ويتطلب ذلك تفاعلًا مستمرًا مع المجتمع، فالحفاظ على الروابط حتى بعد فترة الانتخابات يزيد فرص النجاح في الحملات المستقبلية ويعزز ثقة الناس على المدى الطويل.

وشكّلت الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024² حالة مثيرة للاهتمام توضح الدور الكبير والتأثير الحاسم لرأس المال الاجتماعي في الحملات السياسية: إذ تكون فرص المرشحين الذين يتمتعون بشبكات اجتماعية قوية في التفوق على منافسيهم أعلى مقارنة بأولئك الذين يعتمدون على رأس المال الاقتصادي فقط، إذ تمثل الشبكات المدعومة جيدًا والمستدامة عاملًا حاسمًا في النجاح.

وأكد المشاركون كذلك على أهمية تنمية الروابط والحفاظ عليها لا قبل الانتخابات فقط، بل خاصة خلال المراحل الانتخابية الحاسمة وبعدها، بهدف حشد الدعم وتعزيز مشاركة مجتمعية مستمرة ومثمرة. ومن خلال تجاربهم الانتخابية الشخصية، فقد أشاروا إلى تمتع المرشحين من أصحاب الشبكات الاجتماعية القوية بميزة واضحة -حتى وإن كانت شبكاتهم غير منظمة وتضم روابط قوية وضعيفة على حد سواء.

كما جرى التأكيد على أن الروابط والعلاقات الصغيرة، من مثل التفاعلات اليومية مع المجتمع، قد تكون ذات قيمة، إذ قد توفر دعمًا بطرق غير متوقعة. وانطلاقًا من أمثلة موجودة على أرض الواقع، فعندما جرى تفضيل الموارد المالية على الثقة والتضامن والمجتمع، أثبتت الأولى عدم كفايتها لدعم المشاريع السياسية وتعزيزها، الأمر الذي يظهر الأهمية الأساسية للشبكات الاجتماعية القوية والعابرة للقطاعات.

للمؤسسات الحكومية والسياسية:

الاجتماعي عن طريق دعم النساء والفئات المهمشة. ويتضمن ذلك تطوير برامج مستهدفة تعالج العوائق الخاصة التي تواجهها هذه الفئات، لضمان مشاركتها الكاملة في تنمية المجتمع. ومن خلال التركيز على الشمولية والتداخل بين قضايا المرأة والإعاقة والتهميش، ستمكن هذه المبادرات الشباب نحو المشاركة الفاعلة في الحياة المجتمعية والسياسية.

لوسائل الإعلام والمؤثرين:

الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي: يجب استثمار فرص وسائل التواصل الاجتماعي بتعزيز الثقة والمعاملة بالمثل في التفاعلات الواقعية، وتشجيع الاستخدام المسؤول لسد الفجوة بين العلاقات الافتراضية والعالم الحقيقي، كما ينبغي توسيع نطاق برامج محو الأمية الرقمية لضمان بناء علاقات ذات معنى قائمة على الثقة بين الشباب من مختلف المناطق والطبقات الاجتماعية الاقتصادية.

للشباب:

استثمر في بناء شبكات شاملة: شارك بفعالية في المساحات المجتمعية المتنوعة -سواء عبر الإنترنت أو على أرض الواقع- لبناء علاقات قائمة على الثقة والقيم المشتركة والدعم المتبادل. تُعد هذه الشبكات أساسية لتوسيع نطاق تأثيرك المدني والسياسي.

استفد من المنصات الرقمية على نحو إستراتيجي: استخدم وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى المعلومات ومشاركة وجهات النظر والاتصال بأقرانك، ولكن تأكد من أن يعزز تفاعلك الحوار الهادف والتعاون طويل الأمد الذي يتجاوز التفاعلات الرقمية.

دافع عن المساواة في المشاركة: تعرف على الحواجز البنيوية التي تؤثر على أقرانك وعالجها، خاصة تلك المتعلقة بالفروقات بين الجنسين والجغرافيا والوضع الاقتصادي، ادعُ إلى مساحات وفضاءات شاملة تتيح لجميع الشباب المشاركة في الحياة المدنية على قدم المساواة.

تعزيز التعليم المدني والمشاركة المجتمعية: ينبغي إدماج رأس المال الاجتماعي في المناهج الدراسية لمساعدة الشباب على فهم أهميته في تحقيق الأهداف الجماعية، كما يجب أن تركز برامج التعليم المدني على قيمة رأس المال الاجتماعي، وتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لبناء الشبكات الفعالة والحفاظ عليها. بالإضافة إلى ذلك، يعزز توسيع المبادرات المجتمعية من مشاركة القطاعات والفئات الاجتماعية المختلفة، ليسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي الشامل في البلاد.

دعم مشاركة الشباب السياسية عبر رأس المال الاجتماعي: يجب على التنظيمات السياسية، على المستوى المحلي خاصة، الاستثمار في بناء رأس المال الاجتماعي لتعزيز فعاليتها ووصولها. ومن خلال تنمية فرص بناء الشبكات، تستطيع حشد الشباب والمجتمعات المحلية، الأمر الذي يسهم في عمليات سياسية ذات قوة وتشاركية أعلى. وتضمن هذه المقاربة ارتباط الحركات السياسية بالمجتمعات التي تمثلها واحتياجاتها الفعلية على نحو أكبر.

معالجة العوائق الاقتصادية: يجب على صانعي السياسات معالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية التي تحد من فرص الوصول إلى التعليم وغيره من الموارد اللازمة لبناء رأس المال الاجتماعي بما يتضمن الاستثمار في خلق فرص الحراك الاقتصادي، والتعليم المستمر، ودعم المجتمع المدني في التغلب على الفجوات الاقتصادية والتعليمية. فمن خلال معالجة هذه العوائق، يغدو في الإمكان توزيع فرص رأس المال الاجتماعي عبر المجتمع والفئات المهمشة على نحو أكثر إنصافاً، ما يؤدي إلى مجتمعات أقوى تتمتع بمزيد من المرونة.

لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية:

تعزيز رأس المال الاجتماعي الذي يشمل الجنسين: من الواجب تكثيف الجهود للحد من الفجوة بين الجنسين في فرص رأس المال

تم إطلاق مشروع جيل جديد في منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في عام 2021، بدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية لتنشيط وتشجيع القيادات الشبابية في تعزيز العدالة الاجتماعية بين المرأة والرجل. ويهدف المشروع إلى الترويج للحوار بين الشباب وصانعي السياسات للتأثير على السياسات المرتبطة بالعدالة، وخاصة حقوق الشباب والمرأة.

يعد مختبر السياسات جزءاً من منهجية بحثية في منظمة النهضة العربية (أرض)، تعمل على توفير مساحة مخصصة لمناقشة وبحث قضايا السياسات العامة، بحيث تسعى لبناء قدرات المشاركين في المختبر وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتأثير في عملية صنع السياسات العامة، وتبادل الآراء مع الخبراء والباحثين المختصين في المواضيع المطروحة بناء على أوراق مرجعية يتم إعدادها لتناول موضوع الدراسة في المختبر.

مركز النهضة الإستراتيجي هو مركز فكري مستقل مقره الأردن تأسس عام 2018 يعمل ضمن الإطار التنظيمي لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض).

المراجع

1 انظر «معدل البطالة في الأردن» <https://tradingeconomics.com/jordan/unemployment-rate>؛ جوردان تايمز، «انخفاض البطالة بنسبة 0.9% في الربع الثاني مع اتساع الفجوة بين الجنسين»،

<https://www.jordantimes.com/news/local/unemployment-decreases-09-q2-gender-gap-widens>

2 لم تكن الانتخابات قد بدأت بعد خلال الوقت الذي عُقد فيه المختبر.